دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الادارة العامة و صعوبة دراستها الجامعية
المصدر:	الإدارة
الناشر:	اتحاد جمعيات التنمية الإدارية
المؤلف الرئيسي:	الجلالي، عبدالفتاح رؤوف
المجلد/العدد:	مج 13, ع 2
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	1980
الشهر:	اكتوبر
الصفحات:	95 - 105
رقم MD:	311830
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الادارة العامة، القانون الاداري، السلطات العامة، التدريس الجامعي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/311830

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

مع حديث المعرفة فى الإدارة العامة

الإدارة العامة وصعوبة دراستها الجامعية

عبد الفتاح رؤوف الجلالى

فى هذا البحث ، يحاول الكاتب تحليل الآراء التى دارت حول صلاحية تدريس مادة الادارة العامة للجامعيين لاعدادهم للعمل الحكومى ، أو عدم صلاحيتها ، والآراء التى تقف وسطا بين الصلاحية أو عدم الصلاحية ، وهو فى تحليله الشائق لهذا الموضوع ، يتناول ايضا تفنيد الآراء التى تؤكد أن للادارة ، كأصل للدراسات الادارية ، نظرية متكاملة الأركان، والآراء التى تنكر وجود هذه النظرية ، وكذلك تلك التى تؤكد أن لها مبادىء محددة ، أصبحت تعرف باصطلاحاتها العلمية ، والتى تنكر أن لهذه المبادىء قائمة حصر أو مدلولات مستقلة أو بناء متميز .

ولم يكن الكاتب بممكنه أن يقدم لنا هذا البحث ، ما لم يكن قد مر بنا فى سلسلة بحوثه الأولى ، والتى نشرتها له مجلة الادارة تحت عنوان « مع قديم الفلسفات فى الادارة العامة » ، على روائع المعرفة الادارية عند قدامى المصريين والعراقيين والصينيين والهنود واليونانيين والايرانيين واللبنانيين والسوريين ، فقد اراد بهذه البحوث أن يدلل أن معرفة الادارة العامة قديمة قدم قيام الدول وظهور المدنيات ، وأنه يجب ألا ننسينا معرفتها المستحدثة ، الركائز الأولى التى بنتها فلسفات المدنيات القديمة لقيامها .

ولاهمية هذا البحث ، فقد وضعه الباحث فى خاتمة سلسلة بحوثه الثانية فى الادارة العامة والتى يقدمها تحت عنوان « مع حديث المعرفة فى الادارة العامة » ، والتى تناول فيها تحليل مشكلات دراستها المستحدثة بالنسبة لغموض اصطلاحها ، ومشكلتها الترمونولوجية التى خلقتها تسميتها ومعضلة تعريفها ، ومتاهات تكنولوجيتها ، وأزمتها مع القانون الادارى حينما ولدت بساحته ، وأزمة القانون الادارى معها حينما ترعرع الوليد فصار أفرع طولا من أصله ، ومشكلتها مع سلطات الدولة ، وبهذا أمكنه أن يفتح الباب لحديثه اليوم عن صعوبة دراستها الجامعية .

عبد الفتاح رؤوف الجلالى

سبق أن نشرنا له عدة بحوث كان آخرها بعنوان: « الادارة العامة ومشكلاتها مع سلطات الدولة » نشر فى العدد الرابع ابريل ١٩٨٠ — المجلد الثانى عشر .

فى بحثنا السابق عن « الادارة العامة ومشكلتها مع سلطات الدولة » ، انتهينا فيه الى أن الادارة العامة ليست موضوعا محصورا داخل السلطة التنفيذية ولا هى اصطلاح مرادف لها ، وأن نشاطها يتعدى هذه السلطة الى باقى السلطات .

وحددنا رأينا فى هذا البحث بأن مشكلة الادارة العامة مع السلطات العامة هى مشكلة مزمنة منذ القدم ، وأن تداخلها مع هذه السلطات أمر معروف

من زمن وجود الدولة ونشأتها ، ولا يصح أن نتجاهلها أو نتبرم بها ارتباطا بفكرة معينة فى دراسة من الدراسات تعلقت بمبدأ تزلزلت أركانه .

ثم قلنا ان الادارة العامة هى بحسب ما أنتهى اليه أغلب علمائها ان هى الا «الدولة وهى تتصرف» أى « الحكومة وهى تعمل » .واستبعدنا التوهان فى تعريف لفظ الحكومة الذى يترنح بين الضيق والاتساع ، حينما يراد حصره داخل السلطة التنفيذية ، أو فى اعتباره لفظا مرادفا لها ، أو حينما يراد تعميمه ليشمل سلطات الدولة كلها ، وذلك وفقا لنوع نظام الحكم القائم فى الدولة . وطالبنا بأنه ليس هناك داع للخوض فى مناقشات عقمت مع الزمن فيما تعنيه الحكومة فى اصطلاحها المعاصر ، ورجحنا القول بأن الحكومة أصبحت بالفعل تعنى حاليا سلطات الدولة الثلاث التنفيذية والقضائية والتشريعية وما يستجد من السلطات باعتبارها الواجهة الديناميكية للدولة .

وأبدينا الرأى أنه لا يصح لصعوبة الفصل بين سلطات الدولة،أن نتهرب من واقع مشكلة الادارة العامة فنطالب مع المطالبين بأن تكون الادارة العامة سلطة رابعة مكملة للسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، لأن ليس هذا هو الحل حينما تدق بشدة مشكلتها أبواب هذه السلطات فنسارع الى أفراد سلطة جديدة لها ، لأن الأمر بذلك سيزيد من حدة المشكلة تعقيدا ، فبدلا من أن يكون المطالب تحديد الفواصل بين سلطات ثلاث ليمنع تداخلها ، ولضمان فاعلية الرقابة عليها ، سيصبح التداخل بين سلطات أربع ، وتقل اذن عملية الرقابة فاعلية ، علاوة على ابعاد الادارة العامة عن هذه السلطات الا فيما سمح لها القانون به من علاقة(١) .

واذا كانت الادارة العامة على هذا الوسع من النشاط فلنا أن نتساءل : هل يمكن أن يضم معرفتها كتاب يوضع بين يدى طالب الدراسة فى الجامعات.

لقد قامت مناقشات حادة بين باحثى علم الادارة العامة ، غرضها تباين مدى صلاحية تدريس الادارة العامة فى الجامعات . وكان من أبرز ما لوحظ فى هذا الشأن اهتمام العلماء الأمريكيين بهذا الموضوع فتناولوه بصراحة يحسدون عليها .

وحينما حاول الأستاذ دوايت والدو أن يقدم لنا نماذج للمؤيدين والمعارضين والذين يقفوا وسطا بينهم بهذا الخصوص ، تساءل وهو الرجل ذو الباع الطويل فى تدريس الادارة العامة ومزاولتها ، اذ يكفى أنه عميد دراسات الادارة العامة فى جامعة كاليفورنيا والأستاذ المتدله — لتخصصه فى العلوم السياسية — فى التنقيب عن معرفة الادارة العامة منذ قديم الزمان ، وصاحب الآراء المستفيضة فى دراسات الادارة العامة المقارنة ، فى محاولته هذه تساءل أولا هل يمكن أن يعد علماء الادارة العامة برنامجا متكاملا يصلح لتخريج « أهل العموميات العامة » "Generalists" ، وهو مايمكن أن نصف به أهل الادارة العامة،لأنهم فى الواقع ليسوا « اخصائيين » "Specialists" فى مادة محصورة يمكن التخصص فيها ، اذ معرفة الادارة العامة واسعة جدا ، ويصعب على فرد مهما أوتى من القدرة العقلية والذكائية أن يلم بها ، ولهذا فهو يرى أنه اذا أصررنا على وضعهم فى قوائم تخصص لنصفهم كأخصائيين ، فانه يمكن أن نطلق عليهم « اخصائيو العموميات Specialists in Generalization" (٢) .

هؤلاء الناس،هل يمكن حقا اعدادهم عن طريق الدراسات الجامعية أو حتى عن طريق نوع معين من التدريب ، خصوصا وهم بحق كما يقول أرويك عالم الادارة العامة الانجليزى ، لتعدد الأبواب التى يتفرقون عليها لينصرفوا منها الى الحياة العملية ، ولقدرتهم أن يتعايشوا مع كثير من المهن وأن يتمرسوا حياتها أصبحوا يستحقون لقب « فنانى كل فن »(٣) "Artists of all types".

---

(١) يرجع الى بحثنا المشار اليه فى مجلة الادارة عدد ابريل ١٩٨٠ من ص ٦٢ الى ص ٧١

(٢) Dwight Waldo, Ideas and Issues in Public Administration, 1953, p. 228.

(٣) L. Wiwick, The Elements of Administration, 1943, p. 7.

ـه فى الحقيقة ظاهرة علمية يجب أن تجلى حقائقها ، خاصة بعد أن صارت فلسفتها تعبر عن فلسفة الحياة ذاتها(١) .

وفى الواقـــع لأهميـــة هؤلاء « الجنراليستس ــ "Generalists" فى تسيير دفة العمل الوطنى وتحسين أداء العمل الحكومى ، هذه الأهمية التى تجعلنا نصر على ادخال مسماهم المرادنعتهم به فى اللغة اللاتينية لننطقه ونستهجيه بالحروف اللاتينية فى لغة الضاد العربية ، نظرا لما قد يحصل من لبس ، اذا عربنـــا التســـمية وأطلقت عليهم لفظ « العموميين » ، اذ استقل بهذه التسمية تقريبـــا نوع معين من المهنة فى مصر ، يعيشون على أبواب دور الحكومة ولكنهم ليسوا من خدامهـــا ، وهم الكتبة الخصوصيون الذين يجلســـون على أبواب المحاكم ودور الصحة ومبنى الجوازات ودور التموين والمصالح الأخرى ، يكتبون لك الطلبات التى تقدم لنطاق نفوذهم ، والتى لا قدرة لك على صياغتها ولو كنت من جهابذة اللغة العربية ومترسى العمل الحكومى ، لأهمية هؤلاء « الجنراليستس » ــ والكلمة كما أوضحناه ليست منسوبة أيضـــا الى الجنرالات العسكريين ، بل هى نعت لأهل الادارة العامة مدنيين وعسكريين ــ أردنا أن نفرد هذا البحث ليكون خاتمة حديثنا فى المسلسل الذى نقدمه تحت عنوان «مع حديث المعرفة فى الادارة العامة»، لنتفهم الآراء التى دارت عن امكانية أعدادهم فى الجامعات ، وما دار حول هذا الموضـــوع فى بلد كأمريكا فيها أم الدراسات للادارة العامة ، لنترشد بأفكارهم أو نضيف عليها أو نؤيدها أو ننقضها حسب الأفكار التى وردت فيها .

وسوف يظهر فى بحثنا هذا ــ عند اضطرارنا الى الاستشهاد بوقائع نظـــام ادارى معين بز غيره بالفكر والتجربة فى احدى المدنيات القديمة ــ أننا ماكنا بقادرين أن نتناول هذا الموضـــوع لولا تركيزنا البحث فى سلسلة مقالاتنا الأولى التى نشرت فى مجلة الادارة ابتـــداء من عدد يوليـــو ١٩٧٣ وما بعده(١) عن روائع المعرفة الادارية عند قدامى المصريين والعراقيين والصينيين والهنود واليونانيين والايرانيين واللبنانيين والسوريين ، التى قدمتها تحت عنوان «مع قديم الفلسفات فى الادارة العامة» فلقد كانت كلها بحوثا أفادتنا عند مناقشة هذا الموضوع الهام ، وهذا ماكفانا الاحالة عليها فى هامش هذا البحث، كما أن الموضوعات التى طرقناها فى سلسلة بحوثنا الثانية فى موضوع الادارة العامة والتى نشرناها تحت عنوان « مع حديث المعرفة فى الادارة العامة » ابتداء من العدد يوليو ١٩٧٧ من هذه المجلة ، والتى حللنا فيها مشكلات دراستها المستحدثة ، بالنسبة لغمـــوض اصطلاحهـــا ، ومشكلتها الترمونولوجية التى خلقتها تســـميتها ، ومعضلة تعريفها، ومتاهات تكنولوجيتها ، وأزمتها مع القانون الادارى حينما ولدت بساحته ، وأزمة القانون الادارى معها حينما ترعرع الوليد فصار أفرع طولا من أصله ، ومشـــكلتها مع السلطـــات العامة للدولة ، فهذه السلسلة وفرت علينا ترديد كثير من الأفكار والاشارة الى كثير من المراجع ، فليعذرنا القارىء فى بحثنا هذا اذا كنا كلما أردنا الاستدلال بحقيقة وردت فيها ، أرجعناه الى البحث الذى تناولها من قبل ، توفـــيرا لوقته وتحـــديدا لصفحات هذا البحث .

لنحاول اذن الآن أن نستطلع رأى الأمريكيين فى صلاحية الادارة العامة للدراسة الجامعية . لقد أوضح عالمان أمريكيان ــ لهما وزنهما فى هذا العلم ــ وجهتى النظر فى هذا الموضوع ، أحدهما روبرت هاتشـــونز الذى كـــان مديرا لجامعـــة

---

(١) D. R. Schadeva and Vidya Bhushan, An Introduction to Public Administration, 1947. p. 30.

(٢) يرجع الى بحثنا «الالتزام بالواجب عند المصريين القدامى» عدد يوليو ١٩٧٣ ، وبحثنـــا عن « جـــوانب الفكر الادارى فى فلسفة العراقيين القدامى » عدد يناير ١٩٧٤ وبحثنا عن « نواحى المعرفة فى فلسفة الادارة العامة عند الصينيين القدامى » عدد يوليو ١٩٧٤ ، وبحثنا عن « اضواء على فلسفة الادارة العامة فى الهند القديمة » عدد يناير ١٩٧٥ ، وبحثنا عن « ابداعـــات الفكر الادارى عند فلاسفة اليونان القـــدامى » عـــدد ابريل ١٩٧٥ ، وبحثنا عن « فلسفة الحكم والادارة عنـــد الايرانيين القدامى » عدد أكتوبر ١٩٧٥ ، وبحثنا عن « اللبنانيون القدامى وفلسفتهم الادارية » عدد يناير ١٩٧٦ ، وبحثنا عن « السوريين القدامى وقيام فلسفتهم الادارية على الحرب والتجارة » عدد ابريل ١٩٧٦

شيكاغو ، والآخر وليم موشر الذى كان عميدا لكلية ماكسويل . والأول يعارض فكرة الاعداد فى الجامعة لوظائف الخدمة العامة لأنه من أنصار الثقافة الواسعة غير المحددة بالنسبة لمن يتولون المناصب الادارية ، والثانى يؤيد وجهة النظر فى انه يمكن الأعداد فى الجامعة لوظائف الخدمة العامة . وهناك ثالث من علماء الادارة المشهورين وهو شارلس بيرد يقف بينهما محايدا متخذا موقفا وسطا ، وسنتعرض لآرائهم فيما يلى عسى أن تنير لنا طريقنا الدراسى الجامعى للادارة العامة .

يرى روبرت هاتشونز أنه من غير الممكن لأى كلية أن تحضر الأشخاص مباشرة للحياة العامة ، وهذا نتيجة لطبيعة الحياة العامة من ناحية ونتيجة أيضا لطبيعة الكليات من ناحية أخرى. فالحياة العامة يصورها بأنها مرتبطة بأمور معقدة عاجلة ، ومن غير الممكن أن يتعلم الأشخاص كيف يتعاملون مع المواقف المحيرة بغير أن يشاهدوها، كما أنه من غير الممكن أن تنقل هذه المواقف الى أروقة الكليات لدراستها دراسة علمية على الطبيعة .

ويرى هاتشونز أن المدرسة الطبية اصبح لها تأثير ضار على الفكرة التعليمية ، فالناس يريدون أن يتعلموا الادارة العامة كما يتعلمون فى كليات الطب ، ولكن فى هذه الكليات يمرن الطلبة عادة على الاشياء التى يستخدمونها فى الناحية العملية . فالمرضى الذين يتعلمون عليهم هم مرضى حقيقة والأساتذة وتلاميذهم يحاولون علاجهم . ولأجل أن يتم نفس الشىء فى الادارة العامة فلابد أن ينشغل الأساتذة فى حقل الخدمة العامة ، فينقلوا الى حل المشاكل العامة خارج كلياتهم ، لتكون الدراسة الجامعية على الطبيعة ، وفى الوقت نفسه يتمرن الطلبة على ايديهم كمساعدين لهم .

ثم يضرب مثلا بنفسه فيقول انه اذا سأله شخص باعتباره عميدا لاحدى الجامعات ومديرا لمرفق تعليمى أن يعد برنامجا للطلبة الراغبين فى أن يكونوا مديرين مؤهلين "Good College Administrators" فانه لن يجد غير خبرته حيث يوضح لهم ملحوظاته عن الأساتذة والطلاب كدراسة لهم . وهذا من طبيعته سيمنحهم بعض المعرفة ، ثم يرى أن يعقب ذلك ، تدريسه لهم تاريخ التعليم فى بلده أمريكا ، وهو أمر بعيد عن ادارة التعليم ، وربما بعيد أيضا عن منهج الادارة العامة . ثم يخرج من ذلك بأنه ليس هناك شىء يمكن أن يعلم على أساس أنه ادارة عامة بالطريقة التى ذكرها . وليس الموضوع فى أن يقال ان الحياة العامة أمر هام ، وأنها ذات أشياء هامة يجب أن تعلم . اذ لا بد أن تختار الأشياء المميزة التى يجب أن نعلمها بأن نحدد أولا موضوعاتها بصفة أساسية ، وثانيا أن تكون هذه الموضوعات من الممكن تدريسها . ويستطرد فيقول ان الموضوع ليس بمستوف حقه حينما يقال أن هناك كمية طيبة من المعلومات عن الخدمة العامة يمكن تعليمها فهذا لا يشك فيه . ويضرب لهذا مثلا فى نشاط واحد من أوجه نشاط الادارة العامة كخدمة البريد فقط . فعندما يحاول دراسته يجب أن يعرف الدارسين بالواجبات الخاصة بموظفيها ، ويمكن أن يترسم الدارس تاريخ هيئة البريد وتنظيمها وعملياتها ومصاعبها . ويمكن أن يدرس أمرها بطريقة المقارنة حيث نقارن نظمها بالنظم البريطانية والفرنسية والالمانية والسويسرية والايطالية واليابانية والتشكوسلوفاكية وغيرها ، فكل هذه معلومات يمكن أن تدرس للأعداد للخدمة فى هيئة البريد . كما يمكن أن يعقب ذلك دراسة عن الحكومة الفيدرالية Federal Government لاعداد الدارس للخدمة العامة ، ثم يتبع هذا بدراسة لحكومات الولايات "State Governments" ثم دراسة عن حكومات المناطق "County Governments" ثم دراسة عن حكومات العواصم "City Governments" ثم دراسة عن حكومات المدن "Town Governments" ثم دراسة عن حكومات القرى "Village Governments" كما يمكن أن تعد لهؤلاء الدارسين معلومات موضحة لجميع الأقسام المتفرعة فيها .

ثم يتساءل هاتشونز : اى اشتراك فى هذا كله لتحضير الأشخاص للخدمة العامة ؟ ثم هذا الدارس بعد ذلك ، اذا ما درس كل هذا فى الجامعة ، فقد لا يعمل فى خدمة البريد بعد ذلك . ثم يقول : ان المعلومات اذا كانت مفيدة ، فانه من الممكن الحصول عليها دون الحضور الى الكليات، وأنه من الصعب أن يقال عن المعلومات السابقة انها مفيدة الا اذا كان ذلك بعد التحاق الخريج فى وظيفة بهيئة البريد أو قسم آخر من أقسام الحكومة ثم يكتشف منها ما يحتاجه فعلا .

وهذا الرأى الأخير يجب أن نطيل النظر اليه ، فلو أخذنا به فى جامعاتنا ، بأن تعد دراسات متخصصة لأنواع معينة من أهل الخدمة الحكومية بعد أن تثبت أهميتها لهم ، لأمكن أن يغطى لنا قصورا فى تثقيف الموظف العام لا تقدر على سد عجزه ادارات التدريب بالوزارات والمؤسسات والوحدات الحكومية لوحدها ، حينما تعنى بتدريب أهلها . وكم نتمنى أن تنشط الجامعات عندنا فى المساهمة مع قطاع الخدمات وقطاع الانتاج بأكثر من النصيب الذى تعطيه الآن ، لتنظيم دراسات تخصيصه لفروع هامة من النشاط الحكومى تحتاج الى خبرة وعلم أساتذة الجامعة ، وبذلك يمكن أن تؤدى الجامعة أكبر مساهمة فى تنظيم العمل الحكومى من جراء تثقيف العاملين فيها .

على أن هاتشونز عاد بعد أن وضع رأيه بعدم أمكان اعداد الجامعيين مباشرة للخدمة العامة الى التساؤل ، عما اذا كانت الادارة العامة فى حالة عدم امكان قيامها موضوعا بالدراسة الجامعية ، فهل الكليات عديمة الفائدة فى المساعدة بأى وسيلة نافعة فى تحضير الرجال والنساء الذى يمكن أن يكونوا مستقبلا خداما أذكياء فى الحكومة"Intelligent Public Servants"ويجيب على ذلك بأنه من الممكن أن تساعد الكليات فى اسداء خدمة موجهة واضحة فى هذا المضمار فيعطون طلابهم نوعا من أنواع التعليم العام الذى يؤهلهم للثقافة العامة ، وبذلك يكونون قد قدموا أحسن المهام للدولة فى ميدان الخدمات العامة .

ثم تساءل هاتشونز عن نوع الدراسة التى قد تفيد فى تكوين القادة الاداريين ، فيشير برغبة بأن يتولى خريجو الجامعة مهامرسم السياسةالعامة، كما يتولون مهام التنفيذ . ويقترح برنامجا للدراسة يشترط فيه أن يكون برنامجا ناجحا ، بحيث لايمكن أن يعيه الطالب بدون مساعدة اساتذته ، اذ يجب أن يكون من النوع الذى يكسبه تعليما جديدا ، ومعرفة مستحدثة ، بحيث يعينه على التوجيه . ويعول أهمية كبرى على أن يكون هذا البرنامج ناتجا عن محصلة الخبرات والتجارب للأساتذة ، بحيث لا يمكن للطالب أن يكتسبه من الحياة العملية بمفرده اللهم الا بعد مدة طويلة يجرب فيها أوجه الصواب والخطأ ، ومن هنا تكون أهمية دراسته على يدى أستاذه ، اذ سيكون له الفضل فى تجنبه كثيرا من الأخطاء ، حينما يتمكن من ارشاده الى أقصر الطريق الذى يجب أن يسلكه ويصل فيه بوضوح الى هدفه .

ويعطى هاتشونز أمثلة لمثل هذه المعلومات التى يعول عليها الاهمية الكبرى فى تثقيف طالب الجامعة وتهيئته للخدمة العامة بعد صقل موهبته، فيخص منها أصول المعرفة بقواعد التنظيم والادارة لمن يرغب فى فهم حقيقة سير الأمور فى الخدمة العامة ، وأن يدرس الطالب معها شيئا عن نشأة المؤسسات السياسية ، وأن يعنى بدراسة التاريخ والمؤرخين بادئا بهيرودونس "Heroditis" ثم يتجه بالتاريخ الى العصور الحاضرة ، ويرى فى تحليل حوادث التاريخ ما يخدم فى حل المشاكل المعقدة المعاصرة . وفى ميدان الأخلاق والسياسة ، يرى هاتشونز فى كتاب الجمهورية لأفلاطون "Plato's Republic" وفى كتاب السياسة والأخلاق لأرسطو Ethics & Politics of Aristotle" وفى بحوث الفلاسفة الحداث أمثال وليم جيمس "William James" وجون ديوى "John Dewey" ، يجد فى مثل هذه الدراسات مادة طيبة لأعداد الطالب للخدمة العامة .

وأخيرا يختم هاتشونز آراءه بأنه من الواجب أن يضاف الى هذه الدراسة ، المعرفة العامة بالتاريخ الطويل لأحوال السياسة الأمريكية ، لأن فى ذلك دراسة مفيدة لأعداد أهل بلده قوميا،

ويؤكد أن مثل هذه النواحى من الدراسات التى يرى فيها برنامجا صالحا لدراسة الادارة العامة على رغم تنوع موضوعاتها ، لا يمكن أن يحصلها الراغبون فى دراستهم فى وقت راحتهم أو فى مرجهم ومرجهم أثناء حياتهم العملية ، لانها دراسات عامة لابد أن تدرس على يد أساتذة متخصصين من أساتذة الجامعات ، وفى هذا البرنامج ينحصر البديل الذى يقدمه لدراسة الادارة العامة فى الجامعة اذا اردنا اعداد اناس متخصصين فى الخدمة العامة(١) .

وفى تحليلنا لآراء هاتشونز هذه ، حاولنا أن نرمى الضوء على الأفكار التى قد تخدعنا بصفتنا مواطنين غير أمريكيين ، فقد كان حديثه موجها لأهل بلده أمريكا ، وقد تناولنا أمرها فى بحثنا الذى ورد فى هذه المجلة فى سلسلة مقالاتنا الأولى تحت عنوان مع قديم الفلسفات فى الادارة العامة ، حينما كنا نتكلم عن جوانب الفكر الادارى فى فلسفة العراقيين القدامى ، والذى نشر فى عدد يناير سنة ١٩٧٤ ، فقلنا أننا مع تقديرنا لروبرت هاتشونز باعتباره أحد وجوه التربية الملحوظين فى المجتمع الأمريكى ومن أبرز رواد المدرسة التاريخية الحديثة للادارة العامة ، ومع تقديرنا لمطالبته الا تدرس الادارة العامة للتعرف على فلسفاتها الا من خلال الدراسة التاريخية لأنها الدراسة الجامعة المانعة لتفهم كنه الفلسفات التى تقلبت عليها ، ومع اعلائنا لحجته فى ان المواطن الصالح ، والادارى الناجح ، والملك العادل ، وهم العناصر البشرية الثلاثة التى تهتم بتربيتها الدراسات الادارية ، يخضعون حاليا لنفس الدراسات التى كان مطلوبا اعطاؤها لمن سبقوهم من الأقدمين ، وأن العادات التى نرغب أن يتحلوا بها هى نفس العادات التى رغب الراحلون أن يتحلوا بها ، وهذا كله جميل ، ويمثل وجهة نظر ، قد يؤيده فيها كثيرون ، الا أن هاتشونز حينما اراد ان يحدد نقطة البدء فى الدراسة ، أهمل ثقافة الشرق القديم الادارية اهمالا تاما وكاملا .

لقد طالب هاتشونز — كما ذكرنا فى البحث المشار اليه — « أن تبدأ الدراسة من عند المؤرخ الاغريقى هيرودوت الملقب بأبى المؤرخين ، وان نعقبه بدراسة خليفته فى المكانة ، المؤرخ اليونانى توسيدس ، ثم نعقبهما بدراسة الفلسفة العملية التى جاء لنا بها أفلاطون وارسطو ، ثم نتبعهم بدراسة أفكار فلاسفة الغرب الذين تولوا بعدهم فى وقتنا الحاضر ، وخاصة علماء المنطق البارزين أمثال وليم جيمس وجون ديوى » ثم قلنا : « ومع تقديرنا الكبير للانتاج العلمى والفلسفى لمفكرى الغرب ، الا أنه ظاهر من كتابة هاتشونز أنه قد حصر تفكيره فى بناة الثقافة الغربية ، وكأن فلسفة الادارة العامة ، لم يسهر على انمائها الا أهل الغرب ، وكأن الشرق لم يكن له فلسفاته وحكامه وأناسه . وحتى اذا قيل أنه من الممكن أن نتعرف على الشرق من خلال كتابات هيرودوت ، أو غيره من فلاسفة الاغريق ، فان الرواية لم تعد ترقى فى التحقيق العلمى الى مكانة أنتاج الأنثروبولوجيين والاركيولوجيين . لهذا فقد سقط أكثر ما رواه هيرودوت ، تحت ضغط الكشوف الاثرية العديدة، التى صححت كثيرا من معلوماته . ثم أن هناك آلافا من السنين فى حضارات الشرق القديم ، يمكن أن تفد دارسى الادارة العامة ، ولم تبرز فى كتابات هيرودوت ولا فى كتابات من تلوه من فلاسفة الاغريق » .

ثم تابعنا راينا فى تحليل أقوال هاتشونز بأنه «اذا كانت الدراسةالتاريخية مصقلةحقا لعقولدارسى الادارة العامة فلا غنى اذن أن يكون البدء من عند تحليل الفلسفات الادارية التى جاءت بها المدارس الفكرية فى بلاد الشرق القديم ، حيث ظهرت أقدم مدنيات العالم ، لأن وجود مدنية فى

---

(١) ظهر هذا البحث فى أول عدد لمجلة الادارة العامة فى امريكا الصادر فى مارس ١٩٣٨ تحت عنوان :
"Shall We Train for Public Aministration ? Impossible".
وانظر هذا البحث فى كتاب والدو السابق الاشارة اليه من ص ٢٢٧ الى ص ٢٢٩

بقعة من الأرض ، يتبعه وجود ادارة عامة زاهرة، ساعدت على خلق هذه المدنية » . ثم ذكرنا بأننا « كنا نود من بحاث الادارة العامة فى الغرب ، وهم أصحاب علم حديث ، ولد بعد أن غزا انتاج الاركيولوجين والانثربولوجيين عقول المفكرين ، الا ينزلقوا نفس المنزلق الذى انزلقه باحثو العلوم الأخرى فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، الذين اهملوا — عن عمد — فلسفات الشرق القديم وأحداثه العلمية ، لأنه اذا كان للآخرين عذرهم ، لأنهم كانوا ينتظرون نتائج بحوث الأثريين ، فليس للأولين نفس العذر ، بعد ان زادت حصيلة المعرفة لبلاد الشرق القديم ، وخاصة عن أساليب ادارته للبشر ، مما لا يمكن أن يلتمس معه عذر لباحث يبحث فى أصول الفلسفة الادارية ، لأن مهمته أن يصل الى لب الحقيقة ، وأن ينبش عنها فى أى بقعة من الأرض ، ومع أى حقبة من الزمن » ثم استندنا فى رأينا الذى قدمناه الى حقيقة تنطق بها دراسات الادارة العامة فى حداثتها وهى « أنها كموضوع — قد محصته الفلسفات المختلفة ، وأفاضت فى شرح مقوماته واعتنت به قبل أن يولد له اصطلاح ، لأنه ظاهرة تبدت للفلاسفة مع كل علاقة بين مواطن ومواطن ، وبين حاكم ومحكوم ، ولذلك وجدت ظواهره منذ تخاصم قابيل وهابيل على نفع الدنيا ، فكان من الضرورى وجود ثالث ، يبرز للمتخاصمين وجه العدل ، ويحضهم على سلوك طريق الخير ، ويصونهم من التشاحن والبغضاء ، ويهيىء لهم سبل الرفاهية ، ويحمى العلاقات فى المجتمعات البشرية من التدهور ، وهى مهام أولية ، وضعت فى قائمة الادارة العامة حينما صار لموضوعها علم بين العلوم » .

على أننا يجب الا نحمل وزرا لهاتشونز عن اهماله مدنيات الشرق القديم فى الدراسة التاريخية أكثر مما يجب ، فان مدنيات الشرق لم تكن تهم هاتشونز فى تربية المواطن الأمريكى ورجل الدولة الأمريكى بأكثر مما يؤثر فيه مدنية الاغريق وفلسفة الرومان الذى انحدر منه المواطن الأمريكى فى أكثر ولاياته ، التى كانت تحت قيادة سليلى أهل الغرب وبيدهم أمور البلاد ، لهذا أراد هاتشونز الا ينسى أهل الادارة العامة فى أمريكا منابع فلسفتهم ثم أننا نجده يحاول صهرهم فى بوتقة القومية الأمريكية بدراسة تاريخها السياسى الحديث، ثم بدراسة نظامها الادارى ، حينما ضرب مثلا بدراسة هيئة البريد فى أمريكا حسب توزيعها الجغرافى المركزى واللامركزى داخل حكومات الولايات المتحدة . كل هذا يجعل لهاتشونز عذره خصوصا اذا عرفنا أن بحثه هذا قد ظهر مع أول اصدار لمجلة الادارة العامة فى أمريكا "The Public Administration Review" الذى ظهر فى مارس سنة ١٩٣٨ وذلك تحت عنوان «هل يمكن أن يدرب الناس على أصول الادارة العامة ، أن هذا من المستحيلات » ومما يجعلنا نقف بجانب هاتشونز مؤيدين نعرته الوطنية وهو أمر يجب أن يلازم رواد الادارة العامة فى أى بلد تستحدث دراستها عندها ، أن القوم فى أمريكا فى هذا الوقت كانوا جد مشغولين بأمركة علم الادارة العامة الذى صدر اليهم من أوروبا . ففى هذا الوقت ، كانت أفكار هذا العلم مملاة عليهم من الخارج ، ولم يكن قد أصبح كما هو الآن علم للتصدير ومعرفة لغزو عقول أهل البلاد الأخرى ، فانشدادهم حتى هذا التاريخ بأقوال « وودرو ولسن » أب الادارة العامة فى أمريكا ، كان لازال ماثلا أمام أعينهم ، فهو القائل فى مقاله الذى نشر فى عام ١٨٨٧ واستحق عليه لقب « أب الادارة العامة »(١) فى عرف الامريكيين وردد له هذا اللقب باقى علماء الادارة العامة فى البلاد الاخرى ، هو القائل بأن أهداف علم الادارة العامة الذى استوردوه فى هذا الوقت قد استخلصت من ظروف وأحوال تاريخ الأجناس البشرية الأجنبية عنهم ، كما أن تاريخ الأنظمة

---

(١) ظهر بحث وودرو ولسن عن دراسة الادارة العامة فى مجلة العلوم السياسية الامريكية العدد الثانى من يونيو ١٨٨٧
Woodrow Wilson, The Study of Public Administration Political Science Quarterly, Vol. 2. (June, 1887), pp. 197 - 222.
وهو من الموضوعات الذى لا يخلو تقريبا كتاب فى الادارة العامة فى امريكا وخارجها دون الاشارة اليه .

السياسية التى تناولها تعتبر غريبة على نظامهم الأمريكى اذ هى مستخلصة من الثورات الأجنبية، ثم ان مبادىء هذا العلم حسب ما استوردها الأمريكيون ثبت لهم انها نمت فى أحضان العلماء الفرنسيين والألمان ، ولهذا فقد جهزت لتخدم شعوبا غير الشعب الأمريكى. وانه فى شكله الذى نقل اليهم، قد ظهر لهم وكأنه وضع ليناسب أشكال الحكومات المركزية الأوروبية . ولهذا فانه رأى أنه اذا كان من الضرورى استعادته ليخدم قوميتهم ، فعلى الباحثين الأمريكيين واجب تطويره ليوفى بأغراض دولتهم ، وحتى يناسب حكومتهم ذات اللامركزية المتشعبة العلاقات ، ثم هو الذى أبدى فكرة أنه اذا كان من الضرورى تنميته ، فعلى البحاث الأمريكيين يقع عبء أمركته "They must amercenize it" ليس فقط بالشكل أو اللغة بل من الواجب أيضا أن يطور فى الفكرة والمبادىء والأهداف ، وأن يتفهم جيدا الدستور الأمريكى ليتلمس شعورهم. ثم هو يحتم أيضا ضرورة تطهير شرايينه من الحمى البيروقراطية وهذا أمر لا يتحقق له الا اذا استنشق كثيرا من الحرية الأمريكية .

فعذر هاتشوزن بالنسبة لآرائه التى أبداها فى تلمس طرق تدريس علم الادارة العامة ليخدم المواطن الأمريكى ، ويساعد فى تنشئة العقلية الأمريكية ، ويهذب رجل الدولة الأمريكى ، ويساعد فى رفاهية أهل أمريكا ، عذره كان قائما ، ولكن بعد أن نمى علم الادارة العامة الأمريكى ليحتل أعلى مكانه فى عقول الأمريكيين وأصبح صالحا للتصدير للخارج ، ولم ينتبه المستوردون الى ما انتبه الأمريكيون من قبل عند استيراده فقلدوا الأفكار الأمريكية ولم يعد لهم من هاد الا النظام الأمريكى ، ونسوا أن لهم تاريخا قوميا يمكن أن يبنى عليه ثقافة رجل الدولة عندهم، وأن ديموقراطية الادارة كما تزاول فى أمريكا تلتصق بنظامها السياسى التصاق الأخوين السياميين اللذين لا فاصل يفصلهما عن بعضهما لاشتراكهما فى عمود فقرى واحد ، ووقع أهل البلاد الأخرى حينما قام بينهم علما للادارة العامة فى أخطاء فاحشة ، حينما ظنوا أن الأنظمة الادارية صالحة للاستيراد بقبحها ومحاسنها ، ولما تكشف أهل أوروبا هذا المنحدر عندهم ، ثار علماء الادارة العامة الانجليز والفرنسيون والألمان وغيرهم وطالبوا تطوير علم الادارة العامة قوميا ليصلح للتعايش مع أنظمتهم ولم يجدوا غضاضة فى ذلك ، حتى الأمريكيون أنفسهم ساعدوهم فى هذا ، أما أهل الشرق أصحاب المدنيات القديمة ومهد الأديان السماوية لازال سمات علم الادارة العامة عندهم تشير الى أنه علم مستورد وهو موضوع قد خصصنا له سلسلة دراساتنا القادمة فى معرفة الادارة العامة التى نحاول ان شاء الله أن نقدمها فى بحوث متتابعة فى هذه المجلة تحت عنوان « الادارة العامة وصراع الأيديولوجيات » .

ولنحاول الآن أن نتمشى مع الرأى الآخر المضاد لرأى هاتشونز الذى قدمه وليم موشر الذى يؤيد صلاحية تدريس الادارة العامة بالجامعات ، فهو يرى أن الكليات يمكنها أن تعمل كثيرا من الأمور بالنسبة لدراسة الادارة العامة وفى كتابته يشير الى ما تناوله هاتشونز بشأن التدريب على الادارة العامة قبل الالتحاق بالوظيفة مبينا أن موضوعه هو الذى أوحى اليه بالملاحظات التى أبداها .

ويرى موشر أولا أنه يجب أن نوجد حدا فاصلا بين التدريب للأشخاص غير المثقفين جامعيا ، والتدريب للأشخاص خريجى الجامعات . وقد تكلم موشر عن المجموعة الأولى بنوع خاص وان لم ينسى الالتفات الى النوع الآخر . ويرى أنه اذا أعيد فحص البرامج التى تدرس فى المدارس الأمريكية ، لظهر أنها برامج عرضية وليست متخصصة ، فهى تعطى بعض دراسات عن الحكومة وعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد للطلبة الذين سيبحثون عن وظيفة يشغلونها فى الحكومة . ولكن مع ذلك لا يمكن أن يقال أن مجموعة ما يعطى من الدراسات يعتبر برنامجا شاملا للخدمة فى الوظائف الحكومية تدرس قبل التخرج ويرى أن نفس الكلام يمكن أن يقال عن البرامج الخاصة بالكيمياء "Chemistry" أو بالطبيعة "Physics" أو بالبكتريولوجى "Bacteriology" وغيرها من البرامج المتخصصة

التى يدرسها الطلبةوقد يجد دارسوها فىدراساتهم السابقة فائدة عند التحاقهم فى خدمة الحكومة ، ولكنهم قد لا يلتحقون بها اذ قد يعملون فى القطاع الخاص فى ميادين الصناعةوغيرها ، ولذلكفليس هناك البرامج التىترسم بشكلمحدد حتىفىهذه المهن على أساس التحاق دارسيها بوظائفالخدمة العامة ، وانه يمكن أن يقال أن عدد المدارس التى تنظم برامجا تدريبية بغرض الالتحاق فى خدمة الحكومة قليل جدا .

وحينما يأتى موشر الى مستويات الخريجين ، يرى أن الخدمة العامة لها أوضاعها الخاصة التى تتميز عن أوضاع الأعمال الخاصة ، وأنه اذا أريد تخصيص شخص ما للخدمة العامة ، فانه يجب أن يعرف أولا شيئا عن القانونالعام وما يتفرعمنه لأن ذلك يكفل له فهم وسائل تنظيم النشاط العام. كما يرى أنه يجب أن يعرف الدارس شيئا عن تنظيم الحكومة ، والعلاقات التى تجرى بواسطة هذا التنظيم ، كما أنه يجب العناية بتفهيمه كيفية تحضير ميزانية السلطات العامة ، وأن يلم بمعلومات واسعة عن طريقة رقابة الموظفين وكيفية تنفيذ القوانين ، وهذا الأمور وما يماثلها تعتبر نماذج من الموضوعات الهامة للسلوك العالى فى الحياة العملية لموظف العام .

ثم يستطرد موشر فى القول انه على الرغم من العدد المحدود من الشباب المشتاق لدخول حقل الادارة العامة ، فان هناك زيادة فى المعرفة العامة يجب أن تحصل بالاضافة الى ضرورة فهم أنواع الوظائف الاستشارية وأن يدرس الطالب الكثير عنها . كما يرى أن المرء يمكنه أن يعد نفسه لدراسة الادارة على أساس أنه علم تطبيقى له معرفته الخاصة بنفس الطريقة التى يعد بها المهندسون والكيمائيون أنفسهم لمزاولة مهنهم . فالمحترفون فى هذه الحقول وما شابهها يحاولون أن ينقلوا علمهم الى أمكنة العمل ويطبقوه ، وهم ينمون علمهم كلما كثرت وسائل التطبيق وقاموا بمزاولة العمل . ثم انهم لا يمكنهم أن يحققوا الأسلوب الفنى والطرائق السليمة فىالمهنة الا اذا جربوا ذلك عمليا .

وهو يشير الى انه اذا كان يقرر أن المدير فى الجهاز الحكومى يجب أن يعرف كما ذكرنا بعاليه شيئا عن القانون العام وأن تدرس المالية العامة والمحاسبة وما شابه ذلك ، الا انه فى الوقت نفسه لا يمكن أن يكون متخصصا فى هذه الحقول المختلفة ، وهو ليس أكثر من الطبيب الذى يعرف عموميات الطب ثم يتخصص فى البكتريولوجى أو الأعصاب أو الأطفال أو ما شابه ذلك . ويقول موشر انه لا يطلب من الشخص الذى يريد أن يؤيده فى هذا الاتجاه الا أن يجلس فى كرسى المدير لمدة أسبوع ، وسوف يكتشف على الفور أن هذا المدير ليس أكثر من قائد لأوركسترا ، يقدم انتاج عديد من أصوات الآلات المختلفة التى يعزفها عدد قد يتراوح بين العشرين والثلاثين شخصا ، ولكن توضع عليه مسؤولية أن تكون الأصوات متناسقة مقبولة للسامع، فى الوقت الذى قد لا يعرف قائد الأوركسترا هذا أن يعزف بنفسه على أكثر الآلات الموسيقية المستخدمة . ويرى أخيرا انه لابد أن يكون معلوما أن الرئيس الادارى لابد أن يزاول الحكمة والمهارة عند تأديته لأعماله وهذا هو أهم شيء يجب أن يستهدف عند اعداده .

ولقد اكتسبت آراء موشر تأييدا واسعا حتى أن قوله فى تشبيهه للادارى بقائد الأوركسترا المطالب بخلق الانسجام فى صفوف رجاله ومع آلاته قد ذاع وأصبح من الأفكار الرائدة فى الدراسات الادارية ولهذا نحب أن نورد كلماته هذه كما أدلى بها فى لغته تثبيتا لفضله الذى ترجمته أكثر اللغات الى دراساتها الادارية .

"One has only to sit in the office of an administrator for a week to discover that he is somewhat comparable to an orchestra leader who produces volumes of harmonious sound with the aid of twenty or thirty different instruments, the majority of which he cannot himself play".

وفى الحقيقة لم يكن موشر بأكثر من متنبىء جيد لما ستصير عليه دراسات الادارة العامة فى

الجامعات الأمريكية فليس هناك جامعة فى أمريكا لم تحتل دراسة الادارة العامة فى أغلب كلياتها مكانا « ملحوظا » ، ولكن لما شعر الأمريكيون ان المداخل لمادة الادارة العامة قد تباينت اتجاهاتها وتعددت ، أصبح من المألوف أن يشترك أعدادا كبيرة من أساتذة الجامعات فى تأليف كتاب جامعى واحد يقدم للطلبة ويلتزم به الأساتذة فى الكليات التى يدرسون فيها الادارة العامة على انه المنهج المفضل ، وذلك توحيدا للأفكار ومعالجة لأن يكون المدخل لهذه الدراسة أمرا متفقا عليه من أساتذة هذه المادة التى ولجوا اليها عن طريق تخصصات عدة من أنواع للعلوم مختلفة(١) .

وبينما كان هاتشونزن وموشر وكل منهما له رأيه الخاص فى هل تدرس مادة الادارة العامة أو لا تدرس فى الجامعات حسب ما أوضحنا اذا برأى ثالث يبزغ فى مجتمع الدراسات الأمريكية للادارة العامة وهو رأى شارلز بيرد الذى وقف وسطا بين الرأيين المتنازعين .

لقد أوضح شارلز بيرد المقصود بعلم الادارة فى بحث له بعنوان « دراسة حكومية » اعتبره الأمريكيون من البحوث القيمة فى فلسفة الادارة العامة وعلمها وفنها . ويرى بيرد ان كل معرفة يمكن الحصول عليها تصلح لتوصيلها للشباب ، أو بعبارة أخرى ان المعرفة الادارية يمكن أن يتعلمها شباب الرجال والنساء كما يمكن أن يتعلمها كبارهم ، اذا لم يكن قد فقد الأمل فيهم ، وأنه من الممكن أن يكتشف كمية المعلومات من المعرفة الادارية التى قد تفيد هؤلاء الأشخاص الساعين لها ، وأنه سنجد أن المعرفة الادارية كأى معرفة أخرى يسعى اليها الجنس البشرى ، لأن ذلك مرده أن هناك علما للادارة يمكن للمرء أن يتعلمه ويعلمه ويستخدمه ، ولكن ليس هناك شرط يحتم ضرورة تعليمه فى الجامعات ، واذا كانت الجامعات ترى لها مصلحة قومية حيوية حقيقية فى مستقبل حكومتها وحضارة بلادها فستقوم بتعليم هذا العلم ، وسوف يهتم بمعرفته الموظفون العموميون كما يهتم به السياسيون ويرحبون بذلك ، وستتحسن تأديتهم للخدمة العامة كنتيجة حتمية لمثل هذه الدراسات .

ومن مطالعتنا لرأى بيرد نراه يردد أفكار هاتشوتزن فى ضرورة التزود بدراسات أفكار بادئا من تاريخ الأغريق لصقل الموظف العام فكريا ويردد أقوال موشر فى ضرورة الاعتناء بتأسيس الثقافة الادارية على أساس أنه قد أصبح لها علم متوافر النظرية ما لم يقم الادارى باستيعابه لصار فى ادارة شئون عمله كالمنجم "Astrology" الذى لا ينطق عن حقيقة مؤكدة ولكن بذكاء يخيب الآمال أكثر مما يحققها(٢) .

ونحن قد نسلم مع بيرد فى أن الادارة العامة ما دامت تتكون من كلمتين صفة وموصوف ، لأنها ادارة قبل أن تكون عامة ولهذا فيجب أن يؤسس علمها وفنها على ما صار للادارة من نظرية ومبادىء ، ولكنه لم يحاول أن يزيل اللبس عما يقال عن نظريتها ومبادئها .

فالثابت فى البحوث العلمية أن الادارة أصبحت لها مبادىء استخلصت بعد جهد شاق نتيجة لاستخدام الطريقة العلمية الصحيحة فى تقصى الحقائق . وأن هذه المبادىء أمكن ردها الى أصول عامة وتصنيفها ، بحيث كونت كل مجموعة منها وظيفة تميزت بشكل خاص ومبادىء فرعية معينة فاعتبر مثلا التخطيط وظيفة ادارية كما اعتبر التنظيم وظيفة ادارية والتوظيف أيضا وهكذا ، وقد اشتملت كل من هذه الوظائف على قواعد علمية خاصة تميزت بشكلها وهدفها

---

(١) انظر هذا البحث فى كتاب والدو المشار اليه وقد جاء تحت عنوان "Schools can do much" للأستاذ William E. Mosher من ص ٢٢٩ الى ص ٢٨٣

(٢) المرجع السابق ص ٦٧ — ٨١

الادارى . ورغم كل هذا لا يمكن أن يقـــال أن العلماء قد استقروا على مجموعة المبادىء التى تشكل البنيان المتكامل للاصطلاح العلمى الفنى فى الادارة . وهذا يعنى انه لا يمكن أن نســلم بأن هناك نظرية عامة مكتملة التكوين يمكن أن نطلق عليها عبارة « نظرية الادارة » .

"Theory of management"

والأمر لا يعدو أن يكون أمر اجتهاد بعض الباحثين لمحاولة اقامة هذه النظرية .

وفى ذلك يقول الأستاذ بول مورت ، انه قد عاش حياته بين موضوعات الادارة علمـــا وعملا ولا يمكنه أن يقرر أن هناك نظرية عامة لها(١) . ويرى دونيل وكونتز بحق أن الجهود العلمية التى تبذل فى بحوث الادارة انما هدفها بنـــاء هـــذه النظرية التى ستحدد معالم هذا العلم(٢) ، بينما يعلق على ذلك جورج تيرى فيقول أن القول بأن هناك علما للادارة فى مجموعه غير صحيح وأمر يدعو الى اللبس(٣) ، وأيضا يرى الأستاذ جون جلوفر(٤) أنه اذا نجح العلماء فى اقامة نظـــرية الادارة فانه يمكن أن يقال أن هناك علما للادارة على نمط العلوم المستقرة ، ويقترح تســـمية هـــذا العـــلم باصـــــطلاح « ماندجمنتولوجى "Manadgementology" حيث يتميز حينئذ بثبوت معناه ووضوح أجـــزائه ، وحيث تقبل مبـــادئه وأصوله بصفة عالميـــة . ولو كان الأمر بهـــذه السهولة ، لصار علم الادارة العامة فى هـــذه الحالة اسمه "Public Manadgementology" على أساس تفريعـــات علوم « الأنثربولوجى » و « الفسيولوجى » و « السوشيولوجى » ، وكل ما أضيف الى العبارة المنتقاه من بين عبـــارات اللغة كلمة logos الدالة على العلم ليصبح من المسمى علما حقيقيا .

ومع كل هذه الآراء المؤيدة لدراسة الادارة العامة أو للادارة عموما وغير المؤيدة ، فالركب يسير عالميا فى تدريس أصول الادارة وفروعهـــا فى جميع كليات العالم ، وهو نوع من الاجتهـــاد العالمى لا يعوقه خلق المصاعب الفكرية التى تلقى أمام الركب عندما يلج الفكر الى دور الجامعات(٥) . وفى رأينا حينما يصبح علم الادارة العامة له نظرية عالمية ، وأسس تفيد فى خلق رفاهية البشر فى كافة الشعوب ، فلن تكون هناك حروب فيهـــا غالب ومغلوب ، ولن يكون هناك ظالم ومظلوم ، فالحكم سيصير فى أيدى أناس عدل ، تفقهوا فى عدالة ادارة البشر ، وهذا لا يتأتى الا اذا تحول هؤلاء البشر ليعيشوا فى جنة النعيم الخالية من الأحقاد والنزعات وحب الأثرة واعلاء الذات . أما ما دام هناك نفس أمارة بالسوء ، وانســـان يطغى أن رآه استغنى ، فسيظل الناس فى حاجة الى علم للادارة يسوس حاكمهم قبل أن يسوس محكوميهم ، وسيظل السؤال الحائر يدور حول نفسه . هل هناك فائدة من تعليم الادارة العامة اذا كان الذين موكل اليهم أمور الناس لا يستزيدون من علمها النافع ، وهذا يضع أيدينا على حقيقتين هامتين فأما أن تكون جرعة العلم غير كافية ، فلابد من الاستزادة ، أو أن الدواء غير نافع فلا صلاحية لعلم لا ينفع ، فالى الله اذن أدعـــو أن يبصرنا بما يجب أن نهتدى به فى مثل هذه الأمور الشائكة والله المعين .

---

(١) Paul R. Mort, Principles of school administration, 1946, p. VIII.

(٢) Koontz & O'Donnell, Principles of management, 1959, p. 47.

(٣) George C. Terry, Principles of Management, 1959, p. 20.

(٤) John G. Glover, Fundamentals of Professional Management, 1954, p. 3.

(٥) والأمر يزيد صعوبة فى بلادنا الاسلامية ، فلنا منطق خاص بنا اذ منطق الادارة الاسلامية غير منطقها فى الثقافة الغربية — انظر فى ذلك سلسلة بحوثنا فى مجلة المسلم المعاصر عن « الادارة العامة بين الثقافة الغربية والثقافة الاسلامية » و « منطق الادارة العامة فى ثقافة الاسلام » ، و « الادارة العامة بين تسييد قانون الخالق وسيادة قانون المخلوقين » ثم بالاهم بحثنا عن « لماذا أعطينا أبوة الادارة العلمية عالميا لأحمد بن تيمية » وهى بحوث نشرت تباعا فى مجلة « المسلم المعاصر » ابتداء من اعداد عام ١٩٧٥ .